استدراكات ابن مالك على النحويين في شرح التسهيل ما نُسب إلى سيبويه

صادق يسلم العي*

الملخص

هذا البحث يدرس استدراكات ابن مالك على النحويين الآراء التي نسبت لسيبويه خطأً ـ كما يراها ابن مالك ، و ذلك من خلال الإجابة عن تساؤل مركزي هو: ما مدى صحة قول ابن مالك في نفي نسبة تلك الآراء ؟ فكان لزامًا جمع هذه الآراء، وعرض تعقيب ابن مالك عليها، وبيان حججه، و مدى قوتها، و مقابلتها بحجج من اعترض عليه ممن خالفه في نسبة هذه الآراء لسيبويه، و محاولة الترجيح بين هذه الآراء. وإجمالي المسائل التي استدركها ابن مالك عشرون مسألة. وقد خلص البحث إلى موافقة ابن مالك في سبع مسائل منها، وعدم موافقته في ثلاث: اثنتان منهما أثبت البحث صحة نسبتهما لسيبويه، والثالثة أثبت أن لسيبويه فيها قولين. وكان مسلك ابن مالك في إثبات قول سيبويه الصحيح في الجملة هو عرض قوله إن كان قد صرح به في الكتاب ، أو جمع ما تفرق من كلامه من مواضعه المختلفة وحمل بعضها على بعض، أو الاستنباط من لازم كلامه، والاحتجاج بالاستقراء وبالنظير، وبالشواهد الشعرية والنثرية، وربما استعان بنصوص غيره من النحويين في إثبات القول الصحيح لسيبويه، و بخاصة شُرَّاحُ الكتاب. وقد عرض البحث ذلك كله مع التحليل، والمقابلة، والترجيح.

نظرًا لما لكتاب سيبويه من مكانة عالية، فهو أساس الدرس النحوي، وآراؤه لها قيمة خاصة؛ إذ هي واجهة أكبر مدرسة نحوية هي مدرسة البصرة، فيكتسب البحث فيه أهمية خاصة، وتمييز ما ليس لسيبويه من الآراء، وتصحيح وجهة النظر النحوية الخاصة به، والعودة إلى الكتاب لإظهار آرائه كل ذلك يجعل لهذا البحث أهمية كبرى، وخاصة إذا كان المتعقبُ نحويًّا كبيرًا كابن مالك، المقتفي لآثار سيبويه، والمكثر لذكر آرائه، واستشهاداته في كتبه وبخاصة كتابه شرح التسهيل، ولا شك أن تمييز الآراء ونسبتها إلى أصحابها من أداء الأمانة العلمية، وتدل على الفكر النحوي الصحيح لصاحبها، وعدم تقليد من سبق في إثبات الآراء من غير تمحيص ، وتكشف مدى تحرر الباحث واستقلاله، ورجوعه للمصادر الأصلية ، وإنعام النظر فيها، فيؤدي ذلك إلى ثراء الدرس النحوي.

وتكمن مشكلة البحث في أن هناك بعض الآراء المتداولة بين النحويين منسوبة إلى سيبويه، قد قام ابن مالك في شرح التسهيل بنفي نسبة هذه الآراء إلى هذا الإمام، فما مدى صحة قول ابن مالك؟ وما حججه واستشهاداته، ومدى قوتها؟ فلا بد من جمع هذه الآراء المتناثرة في الأبواب، و دراستها؛ وعرضها على كتاب سيبويه نفسه، وكتب شراحه، وعرض حجج ابن مالك، والنظر فيها، ومقابلتها بحجج من اعترض عليه ممن خالفه في نسبة هذه الآراء إلى سيبويه، ثم الترجيح بين هذه الآراء.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

فأما المبحث الأول فجعلته للآراء التي صرح بها سيبويه، ونُقل عنه خلاف ذلك، وفيه ذكرت تسع مسائل، صرح فيها سيبويه برأيه، ونُقل عنه فيها خلاف قوله، وهي: فتحة اسم لا النافية للجنس، والرفع على الفاعلية أو على الابتداء في نحو: أزيد قام، والحذف فيما ليس مثلًا أو شبيهًا بالمثل، ونصب ظرف المكان

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية ـ كلية التربية بسيئون ـ جامعة حضرموت.

المختص بالفعل، واختيار العطف، وجواز النصب في نحو: ما لزيدٍ وأخيك، وما شأنُ زيدٍ وأخيك، و(ما) في (نِعْمَ) أفاعل هي أم تمييز؟، وبقاء (حبّ) على فعليّته، و(ذا) على فاعليته في حبذا، وعامل النصب في المستثنى، وإفادة رب التكثير.

وأما المبحث الثاني فجعلته لما لم يصرح به سيبويه، وفهم عنه خلاف قصده، وذكرت فيه إحدى عشرة مسألة وهي: نفي المضارع بـ(لا) لا تعيِّنه للاستقبال، وانفصال الضمير بعد إنما، وعمل إنِ النافية، وجريان (أنَّ) مجرى إنَّ ولكنَّ في رفع المعطوف، والمفعول الأول لأعلم وأرى: حذفه، والاقتصار عليه ، ونيابة المصدر المؤكد عن الفاعل وحذفه، وإعراب جملة (حصرت صدُورُهم) ، والفصل بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله، وعمل اسم الفاعل المحلى بأل، واطراد مجيء المصدر نائبًا عن فعله، وعامل المعمول الكائن بعد المصدر النائب عن فعله.

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج.

المبحث الأول: ما صَرَّح به سيبويه ونُقل عنه خلاف ذلك:

الكلام قد يكون نصًا في معناه، بمعنى أنه لا يحتمل إلا معنى واحدًا، ولا يحتمل غيره، فمتى كان المرادُ يفهم من الكلام من غير حاجة إلى قرينة ففي هذه الحالة يُحمل عليه، ولا يُعدل عنه. وقد يكون الكلام ظاهرًا؛ بحيث يَحتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر، فيتعين هنا أن يُحمل على أظهر المعنيين، ولا يُعدل عنه إلا بقرينة على قصد المحتمَل المرجوح وذلك هو التأويل. وهذا ما سلكه ابن مالك فأثبت لسيبويه ما دلت عليه عبارته، وكان له معنى واحد له، أو كان محتملًا لكن القرينة القوية دلت على هذا المعنى الراجح. وهذه تسع مسائل تثبت ذلك.

المسألة الأولى: فتحة اسم لا النافية للجنس:

ذهب أبو إسحاق الزجاج[1]، والسيرافي[2] إلى أن فتحة: لا رجلَ، وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخفيفًا، ولشبهه بالمركب. ونَسَبا[3] هذا القول لسيبويه استنادا إلى قوله في الباب الأول من أبواب لا: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين»[4]. ورأى ابن مالك أنهما غفلا عن قوله في الباب الثاني: «واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ، لا كما أذهب من المضاف»[5]. قال ابن مالك: «فهذا نص لا احتمال فيه»[6].

يشير إلى أن قوله الأول محتمل لمعنيين أحدهما: أنه يقصد به البناء على الفتح، والثاني: أنه يقصد به الإعراب بالنصب، ولكن قوله الثاني نص على المعنى الأول، فالفتحة مثل فتحة خمسة عشر أي فتحة بناء، وليست مثل فتحة المضاف أي فتحة نصب، فلا مجال للتشبث بهذا الاحتمال الثاني. ثم استدل ابن مالك على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب من وجوه:

1. ثبوتها في قول الشاعر[7]:

إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقبُهُ

فيه نَلذُّ ولا لذاتَ للشِّيبِ

بفتحة على التاء (ولا لذاتَ للشيبِ)، في الرواية المشهورة. وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوبًا لكونه مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، على نحو ما يوجه به: لا أبا لك، ولا يدَيْ لك.

2- قول سيبويه في الثاني من أبواب لا في النفي: «اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد»[8]. فعلم بهذا أن فتحة ميم: لا غلام لك، كفتحة: لا مثلَ زيد، لأنهما عنده

سيان في الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة تاء: لا لذات، كسرة إعراب، لكونه مضافًا واللام مقحمة، وهذا واضح بلا تكلف.

3 . وأخيراً يرى ابن مالك أن هذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزمًا مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعًا من الصرف، ولا مضافًا، ولا ذا ألف ولام، ولا علمًا موصوفًا بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفًا عليه، فتعين كونه مبنيًا، كيف وقد رُوي عن العرب: جئتَ بلا شيءَ، بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئت بخمسةَ عشرَ، والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقينًا[9].

وواضح أن رأي سيبويه . وهو رأي الجمهور . أولى؛ لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون . لغير الإضافة والبناء . غير معهود. وإنما بني لتضمنه لـ«من» الاستغراقية، وما تضمن معنى الحرف بُني ، وذلك لأن قولك: لا رجلَ نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة: لا من رجل فإذا قلت: لا رجل في الدار بل رجلان تناقض الكلام بخلاف: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ فإنه ظاهرٌ في نفي الجنس لا نص. فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار بل رجلان لم يتناقض الكلام . فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى (مِنْ) فبنوها ، وبنيت على ما تُنصب به تخفيفًا . ولم يُبْنَ المضاف، ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير معها معرباً على أصله . ولا يكون مضافٌ مبنيًا إلا نادرًا نحو: خمسة عشرك[10].

المسألة الثانية: الرفع أعلى الابتداء أم على الفاعلية؟:

ذكر السيرافي[11]: «أن الفاعلية في نحو: أزيدٌ قام راجحة على الابتداء عند الأخفش، مرجوحة عند الجرمي، وفي قول سيبويه احتمال». وتعقبه ابن مالك[12] بأن هذا مجرد زعم، ولا يصح، بل قد صرح سيبويه بوجوب الفاعلية. ثم نقل نص سيبويه الذي يدل على ذلك، و هو: «وتقول: أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً، لا يكون إلا الرفع؛ لأن الذي من سبب عبد الله فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب. فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله»[13]. هذا نصه، فبان به خلاف ما زعم السيرافي.

ولا أرى في قول سيبويه ما يفهم منه وجوب رفعه على الفاعلية كما ذهب إليه ابن مالك، وإنما غاية ما يفهم منه اختيار الرفع على الفاعلية، وليس وجوبها؛ لأن الذي يطلب الفعل على قسمين: منه ما يطلبه على جهة اللزوم، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى. فالأول نحو أدوات الشرط كلها ، والثاني نحو أدوات الاستفهام، فإذا قلت: إن زيد قام أكرمتك، وأزيد قام؟ كان ارتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه الظاهر، كأنه قال: إن قام زيد قام أكرمتك، وأقام زيد قام[14]. قال أبو حيان: «لا خلاف بين النحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك: (أزيد قام) مبتدأ، و(قام) في موضع الخبر، فلم يتعين أن يكون فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر، وإن كان هو الأرجح في الإعراب.»[15].

المسألة الثالثة: حذف الفعل وجوباً و جوازاً:

سوَّى الزمخشري بين أسلوبين ذكرهما سيبويه في كتابه، وهما قوله تعالى : ﴿فَـآمِنُوا خَيْـرًا لَكُـم﴾[16]،

﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم﴾[17]، وما سُمع من الكلام: «ائته أمرًا قاصدًا»، فجعل حذف الفعل فيهما واجباً[18]. قال ابن مالك: «وقد غفل الزمخشري عن كلام سيبويه فجعل ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم﴾ ، و(ائته أمرا قاصدا) سواء»[19]. وممن انتقد الزمخشري في ذلك ناظر الجيش فقال: «ومثل هذا اتفق للزمخشري في: ائته أمراً قاصدا حين جعله من المنصوبات اللازم إضمار عاملها؛ لأن سيبويه ذكره بعد أمثلة التزم إضمار ناصبها، ثم بيَّن بعد ذلك بقليل أن الذي نصب (أمرًا قاصدًا) يجوز إظهاره ، وغفل الزمخشري عن ذلك»[20].

والواقع أن سيبويه فرَّق بين الأسلوبين، ونص على أنه لا يجب إضمار الفعل في: ائته أمرًا قاصدًا، وعلل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل: انته خيراً لك[21]. فقال « ومما يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم﴾[22] ... وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأَوسَعَ لك؛ لأنَّك حين قلت: "انْتَه" فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه في آخرَ... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: انته فصار بدلًا من قوله: ائت خيرًا. ونظير ذلك من الكلام: ائته أمرًا قاصدًا، فإنما قلت: ائته وائت أمرًا قاصدًا، إلّا أن هذا يجوز فيه إضمار الفعل»[23]. يعني أن قول من قال: ائته أمرًا قاصدًا ليس مثال: ائته خيرًا لك في كثرة الاستعمال فيلزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل في ذلك[24]. فالحذف هنا نوعان واجب، وجائز، فالحذف الواجب فيما كان مَثَلاً، أو جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال. مثال المثل: «كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ» أي: ائت ولا ترتكب، و«هذا ولا زَعماتك»، أي: ولا أتوهم. و مثال ما كان جارياً مجرى المثل: انته خيراً لك.

والحذف الجائز فيما سوى ذلك، نحو: ائته أمراً قاصداً[25].

المسألة الرابعة: نصب المكان المختص بالفعل دخل :

نسب الشلوبين[26] إلى سيبويه: «أنَّ نصب المكان المختص بالفعل (دخل) على الظرفية، فإذا قلت: دخلتُ البيتَ، فالبيت ظرف مكان منصوب، على ما حكاه عن سيبويه». قال ابن مالك: «وقد غفل عن الموضع الشلوبين، فجعل أن نصب المكان المختص بـ(دخل) عند سيبويه على الظرفية. وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض»[27]. ورأى ابن مالك أنه مفعول به متعدى إليه بحرف جر، ثم حذف الجر[28]. ورأى أنَّ هذا هو مذهب سيبويه، واستدل بقوله في الكتاب: بعد أن مثّل بـ(قُلب زيد الظهرَ والبطن، ودخلتُ البيتَ): «وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف؛ لأنك لو قلت هو ظهره وبطنه، وأنت تريد: شيئاً على ظهره وبطنه لم يجز»[29].

وقد اعترض أبو حيان على قول ابن مالك هذا، و رأى أنه لا حجة له في قول سيبويه الذي ذكره، على أنه ينتصب البيت بعد دخلت نصب المفعول به؛ لأن سيبويه لم يقصد بقوله: «وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف» جملة دخلت البيت، وإنما المعني بها جملة: قُلب زيد الظهر والبطن، ولذلك مثَّل بقوله: هو ظهره وبطنه[30].

ورأى أبو حيان أن سيبويه قد نص على خلاف ما ادعاه ابن مالك عليه من أنه ينتصب بعد دخلتُ انتصاب الظرف. ثم ساق نص سيبويه: «وقال بعضهم: ذهبت الشام، فشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً، وكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت»[31]. فهذا

نص على أن انتصاب البيت بعد دخلت مثل انتصاب الشام بعد ذهبت، والشام ظرف مكان مختص، وقد نص سيبويه على الشذوذ في ذهبت الشام؛ ثم قال: «ومثل ذلك دخلت»، أي: مثله في الشذوذ[32].

والذي يبدو أن قول سيبويه: «وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف» بعد أن ذكر: قُلِب زيدٌ الظهر والبطن، ودخلتُ البيت صريح في عوده إلى ما تقدم، والقول بعوده إلى مسألة: قلب زيد الظهر والبطن خاصة، دعوى تخالف الظاهر، فما قرره ابن مالك يتوافق مع ظاهر ما نقله عن سيبويه. كما أن ما نقله أبو حيان عن سيبويه في الموضع الثاني واضح الدلالة فيما قرره أبوحيان. فالإنصاف أن يكون لسيبويه في نحو: دخلت البيت قولان و هذان النصان من كتابه يدلان عليهما. وقد ثبت أن المذاهب في: دخلت البيتَ ثلاثة[33]:

1 – النصب على الظرف تشبيهاً للمكان المختص بغير المختص. وهو اختيار ابن الحاجب[34]، والرضي[35]، وأبي حيان[36]. ونسبه إلى سيبويه الشلوبين، والرضي[37]، وأبو حيان[38].

2– والنصب على أنه متعدّ في الأصل بحرف، ثم حذف الحرف اتساعًا، فانتصب على المفعول به كما هو رأي ابن مالك، و نسبه إلى سيبويه، وهو مذهب الفارسي[39].

3 – والنصب على أنه متعدّ بنفسه، كما هو مذهب الأخفش[40].

والذي يظهر أرجحيته مذهب ابن مالك، وذلك أن المكان المختص الواقع بعد دخلتُ، لو كان ينتصب على الظرفية لما جاز تعدي «دخل» إلى ضميره إلا بفي، على القاعدة المعروفة، وهي أنك إذا قلت: سرت يوم الجمعة، ثم قدمت اليوم، وسلطت الفعل على ضميره وجب أن نقول: يوم الجمعة سرت فيه، ولا يجوز: سرته، إلا إن اتسعت في الفعل[41]، وقد عُدي الفعل دخل إلى ضمير المكان المختصّ دون «في»، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً﴾[42]، وهذا دليل صريح على ما اختاره ابن مالك[43].

المسألة الخامسة: اختيار العطف، و جواز النصب في نحو: ما لزيدٍ و أخيك، و ما شأنُ زيدٍ و أخيك:

إذا كان المجرور باللام أو الشأن بعد «ما» الاستفهامية اسماً ظاهراً نحو: ما لزيدٍ وأخيك، وما شأنُ عبدِ الله وعمرٍو، رُجِّح العطف، ولم يمتنع النصب، لكنه مرجوح؛ لعدم عامل ملفوظ به والاحتياج إلى تقدير عامل[44].

ومنع بعض النحاة المتأخرين[45]ـ ومنهم ابن الحاجب[46]ـ النصب في هذا مستنداً في ذلك إلى قول سيبويه: «فإذا ظهر الاسم فقال: ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجر»[47]. ويرى ابن مالك أن قول سيبويه هذا أوهم أن النصب ممتنع، وهو لا يريد ذلك؛ لأنه قال بعد ذلك بقليل: «ومن قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيداً، كأنه قال: ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا»[48]. قال ابن مالك: «فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب، لكنه غير الوجه المختار. وتبيّن أنه أراد بقوله أوّلاً: «فليس إلا الجرّ» ما أريد بنحو: لا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار»[49].

ووافق أبو حيان ابنَ مالك هنا فرأى أن من منع النصب في هذه المسألة قد وهم؛ لأنه نظر إلى كلام سيبويه أولًا، ولم ينظر إليه آخرًا[50]. فاتضح بهذا أن سيبويه صرح بجواز النصب في هذه المسألة، و حُمل قوله: «فليس إلا الجر» على أن الجر هو المختار، كما تقول: لا فتى إلا علي فليس المراد نفي الجنس برمته، وإنما أراد أن هذا هو المختار والأقوى.

المسألة السادسة: «ما» في «نِعْمَ» أفاعل هي أم تمييز؟:

ذهب بعض النحويين إلى أن (ما) فاعلٌ في نحو: نعما هي. وهؤلاء منهم من يجعلها تامة معرفة، وهما سيبويه[51]، والكسائي[52]، ومنهم من يجعلها موصولة، وهما الفراء[53]، والفارسي[54].

وذهب أبو علي الفارسي[55] في أحد قوليه ، والزمخشري[56] إلى أنها تمييز. ويزعمان أن فاعل نِعْم في قوله تعالى:﴿فنِعِمّا هي﴾[57] وشبهه مضمر، كما هو في: نعم رجلاً زيدٌ. و «ما» في موضع نصب على التمييز. قال ابن مالك: «وربما اعتقد مَن لا يعرف أن هذا هو مذهب سيبويه، وذلك باطل»[58].

ثم ذهب يدلل على ذلك بنصوص سيبويه عبر ابن خروف، و السيرافي. فنقل عن الأول قائلاً: «قال أبو الحسن بن خروف: «وتكون «ما» تامة معرفة بغير صلة نحو: دققته دقاً نعما. قال سيبويه: «أي نعم الدق. و﴿نعما هي﴾ أي: نعم الشيء إبداؤها، ونعِمّا صنعْت وبئسما فعلت، أي: نعم الشيء صنعت». هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه»[59].

وابن خروف لم ينقل حروف سيبويه بنصها وإنما بمعناها فإنه قال: «ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أي نِعْمَ الغسلُ»[60]. فـ «نعما الدق»، ليس من حروف سيبويه.

ونقل عن الثاني قائلًا: «وسبقه إلى ذلك السيرافي، وجعل نظيره قول العرب: «إني مما أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل «ما» وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إني من الأمر صنعي كذا وكذا، فالياء اسم إنّ وصنعي مبتدأ، ومن الأمر خبر صنعي، والجملة في موضع خبر»[61]. هذا كلام السيرافي، وهو موافق لكلام سيبويه فإنه قال: «ونظير جعلهم ما وحدها اسما قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعلوا ما وحدها اسماً، ومثل ذلك غسلته غسلاً نعما، أي: نعم الغسل»[62]. فقدر «ما» بالأمر وبالغسل. ولم يقدرها بأمر، ولا غسل، فعُلم أنها عنده معرفة»[63].

ويبدو أن قول سيبويه هو الأولى، وهو فاعلية (ما) المذكورة، وأنها ليست تمييزاً، وذلك أنّ التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميّز، و (ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام، فلا تكون تمييزاً. قال سيبويه: «(ما) مُبهَمة تقع على كل شيء»[64]، «ولا يُميَّز بالأسماء المتوغلة في البناء، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام»[65].

ويقوّي تعريف (ما) في نحو: «مما أن أصنع» كونها مجرورة بحرف مخبر به، وما كان كذلك فلا يكون – بالاستقراء – إلا معرفة، أو نكرة موصوفة، و (ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فتعين كونها معرفة، وإلّا لزم ثبوت ما لا نظير له[66].

المسألة السابعة: حبذا:

اختلف النحويون في (حبذا)، فاختار كون (حبّ) باقيًا على فعليّته، وكون (ذا) باقيًا على فاعليته أبو علي الفارسيّ[67]، وابن برهان[68]، وابن خروف[69]، وابن مالك[70]، وهو ظاهر كلام سيبويه[71].

واختار المبرد[72]، وابن السّراج[73]، أنّ (حبّ) و (ذا) جعلتا اسمًا مرفوعًا بالابتداء. وزعم قوم – منهم ابن هشام اللخميّ – أنّ مذهب سيبويه جعل (حبّذا) مبتدأ مخبرا عنه بما بعده[74].

ورد ابن مالك[75] هذا الزعم بنقل قول ابن خروف: «حب فعل، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره: حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك»[76].

وما قاله ابن مالك و ابن خروف صحيح من عدم صحة هذا القول لسيبويه، فقد قال في الكتاب: «وزعم الخليل . رحمه الله . أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن

(ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذِهِ، لأنه صار مع حب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل»[77]. فنص على أنهما بمنزلة: حبَّ الشيءُ، و أنَّ (ذا) اسم مرفوع.

ورد ابن مالك[78]على من اختار اسمية حبذا . وهما المبرد وابن السراج . من وجوه:

1. أنهما مقرّان بفعلية حبّ وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظًا، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لا) واسمية ما ركب معها في نحو: لا غلام لك.

2ـ لو كان حبذا مركبًا مخرجًا لها من نوع إلى نوع لكان لازمًا كلزوم تركيب (إذما). ومعلوم أن تركيب حبذا لا يلزم، لجواز الاقتصار على حب عند العطف كقول بعض الأنصار رضي الله عنهم: فحبَّذا ربًّا وحَبَّ دينا.

3ـ لو كان حبذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل على غيره من المبتدآت، فكان يقال: إن حبذا زيد، وكان حبذا زيدًا.

4ـ لو كان حبذا مبتدأ للزم إذا دخلت عليه (لا) أن يعطف عليه منفي بـ(لا) أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حبذا زيد حتى يقال ولا مرضيّ فعله، ونحو ذلك، كما كان يفعل مع المبتدأ الذي حبذا مؤدّ معناه.

وأمام هذه الوجوه لا يسع الباحث إلا أن يختار أن حَبَّ فعلٌ يقصد به المحبة والمدح، وجُعِلَ فاعله (ذا)، ليدل بذلك على الحضور في القلب، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال.

المسألة الثامنة: عامل النصب في المستثنى:

يرى ابن مالك[79] أن الناصب في المستثنى حرف الاستثناء نفسه، وأن هذا مذهب سيبويه، وقد خفي كون هذا مذهبه على جمهور الشراح لكتابه. ثم أورد ثلاثة نصوص لسيبويه تؤيد رأيه، مع بيان وجه الدلالة فيها.

1ـ فمن ذلك قول سيبويه في الباب الثاني من أبواب الاستثناء بـ(إلا): «يكون الاسم بعدها على وجهين: أحدهما ألّا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن (لا) حين قلت: لا مرحبًا ولا سلامةً، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلّا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى. والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه (عاملا فيه) ما قبله من الكلام، كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما»[80].

وجه الدلالة فيه كما يرى ابن مالك[81] أنه جعل (إلاَّ) نظيرة (لا) المحمولة على (إنّ) في أنّ ما تدخل عليه تارة تصادفه مشغولًا بعامل غيرها فتؤثر في معناه دون لفظه، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه. ثم صرّح بأن العامل في زيد من نحو: قاموا إلا زيدًا ما قبله من الكلام، فإما أن يريد بما قبله إلا وحدها، أو الفعل وحده أو كليهما، فدخول (من) مانعٌ من أن يريد كليهما، لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس. فإن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلا على نكرة كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾[82]، وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[83]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[84]. فلو كانت (من) في قول سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفا، بل كانت تدخل عليه منكرا، وإذا لم تدخل عليه إلا معرّفا فهي للتبعيض. ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت كليهما وثبوت إرادة الفعل وحده أو إلّا وحدها. وإرادة إلّا أولى؛ لأنها قبل المستثنى، لا قبل غيره، والفعل قبله

وقبل غيره، فإرادته مرجوحة، وإرادة إلّا راجحة، ولأنّ ما قبل الشيء إذا لم يُرَد به الجميع حمل على الذي يلي، ولهذا إذا قال النحوي: ياء التثنية مفتوح ما قبلها، وياء الجميع مكسور ما قبلها علم محل الفتحة والكسرة. ويعضد إرادة (إلّا) قوله: «تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما». فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين، فعُلِم أنه لم يُرد الفعل؛ لأنه منفصل مُكتف بخلاف إلّا فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مرادة.

واعترض عليه أبو حيان في استنباطه من النص هذا بوجوه أهمها:

أـ أنَّ (مِن) في قول سيبويه لبيان الجنس، وليست للتبعيض، و لا أحد يشترط في التي لبيان الجنس أنها «لا تدخل بعد ما إلا علي نكرة»، وذكره آيات من القرآن جاء فيها، بعد (ما) الاسم المجرور. بمن نكرة فلا يدل ذلك على أنها لا تجر المعارف بعد (ما)، والقرآن ملآن من مجيء المعرفة بعد (ما)، قال تعالى:﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[85]، ﴿ولا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[86]، ﴿ومَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِنَ الكِتَابِ والْحِكْمَةِ﴾[87]، ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾[88]، ﴿واذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ والْحِكْمَةِ﴾[89]، فاشتراط التنكير في ذلك ليس بشيء[90]. و هذا اعتراض مقبول، ولكن حمل ابن مالك (مِن) الواردة في نص سيبويه المذكور أولى من حملها على بيان الجنس لأنه قال: كما تعمل عشرون فيما قبلها في نحو عندي عشرون درهماً، وعشرون ليست إلا بعض الكلام. و (إلا) مثلها.

ب . أن قول سيبويه: «عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها» فشبه عمل الجملة بعمل عشرين، وليس في ذلك تشبيه (إلا) بعشرين[91]. و هذا الاعتراض بعيد؛ لأن سياق الكلام يرده، فسياق كلام سيبويه أنه شبه (إلا) بلا النافية للجنس التي تعمل عمل إن، ثم ذكر أن عملها في المستثنى مثل عمل عشرون في الدرهم.

2ـ ويرى ابن مالك[92] أن أظهر من النص السابق قوله في خامس أبواب الاستثناء: «حدثنا يونس: أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحد إلا زيدا، وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فتنصب زيدا على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلًا من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول... وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم»[93]. فصرّح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة مَن لا يُبْدِل، إنما هو بغير رأيت فتعيّن نصبه بإلا. ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال: «ولكنك جعلته منقطعًا عما عمل في الأول»، فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد.

واعترض عليه أبو حيان؛ بأنه إذا انتصب في الاستثناء لا يدعي سيبويه أنه منصوب بالفعل الناصب لأحد في قوله: ما رأيت أحداً، وإنما هو منصوب بالجملة نفسها لا بجزئها الذي هو الفعل، بخلاف جعله بدلاً، فإنه منصوب بالفعل وحده، إما بـ(رأيت) نفسه الناصب لأحد، وإما بتكرره على الخلاف في العامل في البدل[94]. وهو اعتراض بعيد؛ إذ قول سيبويه: «فتنصب زيدا على غير رأيت» صريح في أن (رأيت) لا تعمل شيئاً في المستثنى منفردة أو مع غيرها.

3. وقال سيبويه في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بـ :أتاني القومُ إلا أباك: «وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان

العامل فيه ما قبله من الكلام»[95]. يرى ابن مالك أنه جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبًا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظّ في معناه، وإذا لم يكن النصب بأتى تعيّن أن يكون بإلّا. ثم قال: «فحاصل كلام سيبويه أن إلّا هي الناصبة لما استثني بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى. ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول» [96].

واعترض عليه أبو حيان بأن سيبويه إنما نفى أن يكون داخلاً في الإتيان الذي دخل فيه القوم، ولم يكن صفة فيتبع ما قبله في الرفع، بل بقي فضلة من الفضلات، عمل فيه ما قبله من الكلام، فليس العامل فيه الفعل، ولا يتعين إذ ذاك في قوله: «مقابله من الكلام» أن يكون العامل إلا، لأن ليست كلاماً، وسيبويه يقول: «يعمل فيه ما قبله من الكلام»، فهذا هو النص على أن العامل فيه الجملة بأسرها لا الفعل، ولا إلا[97]. واعتراضه مردود إذ قول سيبويه صريح في عدم دخول (أباك) في الإتيان الذي دخل فيه القوم. فلم يعمل فيه الفعل منفرداً، ولا مع غيره.

وقد اختلف النحاة في العامل في المستثنى نحو: قام القوم إلا زيداً على أقوال:

فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاَّ[98].

واختلف مذهب الكوفيين : فذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن إلاَّ مركبة من إنَّ ولا ، ثم خففت إن وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأنْ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا[99].

وحُكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أنَّ زيداً لم يقم. فالناصب عنده: أنَّ، وحُكي عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول[100].

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلاَّ) لما فيه من معنى الفعل. ونُسب هذا القول لسيبويه، والمازني[101]، والمبرد[102]، والزجاج[103]، وعبدالقاهر الجرجاني[104]، و ابن مالك[105]. قال المبرد: «وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلما قلت: إلا زيداً كانت إلاَّ بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل»[106]. فهذا نص واضح الدلالة على أن العامل هنا هو حرف الاستثناء، فهو قد جعل الحرف بدل الفعل و مؤديًا لمعناه و عاملاً عمله، «و لو كان الفعل عاملًا لكان في حكم الموجود ، و لزم من ذلك جمع بين البدل و المبدل منه في غير اتباع و لا ضرورة»[107].

والذي يظهر أن هذا القول هو الأولى؛ و ذلك لأن (إلاَّ) مختص بالاسم، وكل حرف مختص فإنه يعمل، وهو متضمن معنى الفعل أستثني فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا كان المعنى فيه: أستثنى زيدًا؛ فلا يحتاج أن يكون مجرد وسيط.

المسألة التاسعة: رب تفيد التكثير:

يرى ابن مالك[108] أن معنى رب التكثير، ونسب هذا القول لسيبويه. ونسب ابنُ خروف إليه أنها للتكثير والتقليل[109].

بخلاف ابن العلج الإشبيلي صاحب البسيط الذي نسب لسيبويه أنها للتقليل[110].

وقد ذكر ابن مالك من كلام سيبويه ما يدل على صحة ما ذكره. فمن كلامه الذي ينص على ذلك قوله في باب (كم): «اعلم أن لـ(كم) موضعين: أحدهما الاستفهام... و الموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى

رُبّ»[111]. ثم قال بعد ذلك في الباب: «واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُب؛ لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم، ورب غير اسم»[112]. قال ابن مالك: «هذا نصه. ولا معارض له في كتابه. فعلم أن مذهبه كون رب مساوية لكم الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى كم الخبرية التكثير»[113]. فهذا نص لا غبار عليه من كتاب سيبويه في رُبَّ أنها تفيد التكثير مثل كم الخبرية.

وقد اختلف النحويون في رب. فنسب ابن مالك للخليل وسيبويه أنها للتكثير، وقد تكلمت على ذلك آنفاً، ومذهب البصريين أنها للتقليل[114]. وذهب الكوفيون إلى أنها للتقليل والتكثير[115]، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار[116]، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير[117] ، بل ذلك مستفاد من السياق، وهو اختيار أبي حيان[118].

وأرى أن هذا أولى الأقوال؛ لأنها قد وردت في نصوص كثيرة تدل على التكثير، وقد وردت في نصوص كثيرة أخرى تدل على التقليل. فالعبرة بالسياق. فمِنْ ورودها للكثرة قول الشاعر:[119]

رُبَّ مَنْ أَنضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ

قَدْ تَمَنَّى ليَ مَوتاً لم يُطَعْ

وكقول الآخر[120]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو

مِ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

ومن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»[121]، وقوله صلى الله عليه وسلم: « رُبَّ أَشْعَثَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ».[122] ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: «رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه»[123].

وفي التقليل: تقول: ربّ رجلٍ لقيتُه، أي: ذلك قليلٌ.

وكقول الشاعر[124]:

ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ

وذي وَلَدٍ لم يلدهُ أبوانِ

يريد عيسى، وآدم عليهما السلام.

ومثله قول عمرو بن الشريد أخي الخنساء[125]:

وذي إخوةٍ قطّعتُ أقْران بينهم

كما تركوني واحدًا لا أخَاليا

أراد بذي إخوة: دريد بن حرملة قاتل أخيه معاوية بن الشريد.

ومثله[126]:

ويومٍ على البلقاء لم يكُ مثلَه

على الأرضِ يومٌ في بعيدٍ ولادان

أراد يومًا كان فيه وقعة بين غَسّان ومذحج، في موضع يُعرف بالبلقاء.

المبحث الثاني: ما لم يصرح به سيبويه، و فهم منه خلاف قصده:

في أحايين كثيرة لا يصرح سيبويه بالحكم في المسألة النحوية، وإنما يُستنبط الحكم من كتابه بدلالة المفهوم، وهو المعنى اللازم للفظ، وذلك أن المسكوت عنه يكون موافقًا للحكم الذي ساقه، وكان أولى بالحكم من المنطوق، أو مساويًا له. وربما كان اللفظ على معنى ليس مقصودًا باللفظ في الأصل ، ولكنه لازم للمقصود، فكأنه مقصود بالتبع، وهذا ما يعرف بدلالة الإشارة. وقد سلك ابن مالك هذا المسلك في تعقبه لبعض المسائل النحوية التي نُسبت إلى سيبويه، فأثبت عدم صحة هذه النسبة بلازم كلام سيبويه، ولا يقتصر على ذلك بل يذكر ما يؤيد قوله بالشواهد النثرية والشعرية، وربما لم ينص سيبويه على المسألة بعينها في موضع، فيبين ابن مالك أنها قد سبق تقريرها في موضع متقدم، فدخولها في الحكم أحق وأولى. ومن ذلك أنه يجمع ما تفرق من كلام سيبويه

في المسألة، ثم يستنبط ما يرى أنه مذهب سيبويه ومقصوده، وربما دفع الإيهام . الذي حمل بعض النحويين على نسبة بعض الأقوال إلى سيبويه خطأ . من إيراد بعض الشواهد من قبل سيبويه حين يوردها، فيبين ابن مالك مناسبة إيراد هذا الشاهد في هذا الموضع. وأحيانًا يقتصر سيبويه على ذكر الشاهد دون النص على الحكم، ويكون ذلك تلميحًا قويًا، وربما استدل ابن مالك في تعقبه وتصويبه بالاستقراء، ومخالفة النظائر، وبسياق كلام سيبويه، فينظر في الجمل السابقة واللاحقة للجملة المبهمة لرفع إبهامها. وهذه إحدى عشرة مسألة من هذا القبيل، نسبت لسيبويه، ورأى ابن مالك عدم صحة هذه النسبة:

المسألة الأولى: نفي المضارع بـ(لا):

إذا نفي الفعل المضارع بلا ففيه مذهبان: الأول: أنه يبقى للحال وللاستقبال. وهو مذهب الأخفش[127]، والمبرد[128]، و نسبه ابن مالك لسيبويه[129].

والآخر: تعيَّنَ أن يكون مستقبلًا[130]. وهو مذهب معظم المتأخرين كالزمخشري[131]. وهؤلاء يرون أنه ظاهر مذهب سيبويه[132]. قال الزمخشري «ولا لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سيبويه: وأمّا لا فتكون نفيًا لقول القائل: هو يفعل ولم يقع الفعل»[133].

قرر ابن مالك أن الفعل المضارع إذا نفي بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، وأن هذا القول لازم لسيبويه وغيره من القدماء؛ لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدًا. ومعلوم أن المستثنى مُنْشِئٌ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و(لا يكون) هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بلا مُخَلِّصا للاستقبال لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء لمباينته الاستقبال[134].

ثم تطرق ابن مالك لقول سيبويه الذي فهم منه خلاف قصده، وأنه إنما يدل على أن المضارع المنفي بلا يتعين استقباله، وهو قوله في باب نفي الفعل: «وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل فإن نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: لا يفعل»[135]. و جه الدلالة فيه . كما يرى ابن مالك[136]ـ أنه استعمل (ما) في نفي الحال، و (لا) في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما)، ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا). وقد بيَّن في موضع آخر أن (إنْ) النافية مساوية لما، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل (ما)، وبَيَّن أيضًا أن (لن) لنفي سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها للا، ولم يتعرض لذلك في باب نفي الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) في النفي أكثر من استعمال (إنْ)، ونفي الحال بها أكثر من نفيه بلا، وكذلك (لا) في المثال المذكور راجحة على (لن) من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفي الثاني بلا قوبل مرفوع بمرفوع، فيكون الفاعلان متشاكلين، وإذا نفي بلن قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهي مهمة في كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشي عن أصله نحو قولهم: أخذه ما قَدُم وما حَدُث، فضموا (دال) حدث لتشاكل (دال) قدم، ولو أفرد حدث تعين فتح داله[137].

ثم أخذ نصًا آخر يدلل به على صحة كلامه وهو قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وتكون (لا) ضدًا لنعم»[138]، وهذا إشعار بعدم تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم؛ لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلًا

نحو: أقام زيد؟ وأتظنه قائمًا؟ وأتسافر غدًا؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن.

ثم ختم كلامه بقوله: «على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا في أن المضارع المنفي بلا لا يكون إلا مستقبلًا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا»[139].

والذي يبدو أن قول ابن مالك هو الأولى وهو أن (لا) لا تعين الفعل المضارع للاستقبال بالضرورة، وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على ذلك فمنه قوله تعالى: ﴿وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[140]، وقوله تعالى: ﴿لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[141]، و قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾[142]، و قوله تعالى: ﴿ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ﴾[143]، و قوله تعالى: ﴿ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[144] ، وقوله تعالى: ﴿وَما لِيَ لا أَعْبُدُ﴾[145].

المسألة الثانية: انفصال الضمير بعد إنما:

في فصل الضمير بعد (إنما) مذهبان:

1. وجوب انفصال الضمير بعد إنما. و إليه ذهب ابن الحاجب[146]، وابن مالك[147]، والرضي[148]. ونسب أبو حيان إلى الزجاج أنه يقول بجوازه لا بوجوبه[149].

2- إنما يفصل الضمير بعد إنما في الضرورة فقط. وإليه ذهب الزمخشري[150]. ونسب هذا القول إلى سيبويه بعض النحويين[151].

ورأى ابن مالك[152] أن من قال بهذا القول فقد وهم، والنسبة إلى سيبويه غير صحيحة، ومن الأدلة على أنه يتعين انفصال الضمير بعد إنما قول الشاعر[153]:

أنا الفارسُ الحامي الذِّمار وإنما

يُدافِع عن أحْسابه أنا أو مثلي

ومن ذلك قول الشاعر[154]:

كأنّا يومَ قُرَّى إنْ

نَما نَقْتُل إيانا

ويرى أن الزمخشري[155] قد وَهم في هذا البيت، فظن أنه من وُقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية.

ورأى ابن مالك أن الذي غَرَّ الزمخشري ذكرُ سيبويه[156] هذا البيتَ في باب: (ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام). ثم قال: «فمن ذلك قول حُمَيد الأرقط: إليك حتى بَلَغَت إياكا»[157]. فهذا . فيما يرى ابن مالك . ونحوه مخصوص بالشعر، لأنه لولا انكسار الوزن لقال: (حتى بلغتك).

ثم ذكر سيبويه البيت الثاني وهو:

كأنّا يومَ قُرَّى إنْ

نَما نَقْتُل إيانا

رأى ابن مالك[158] أن سيبويه ذكره في هذا الموضع لا لأنَّ ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن (إيانا) مُوقَعٌ فيه موقع (أنفسنا)، فبَيْنَه وبين الأول مناسَبة من قِبَل أن (إيا) في الموضعين واقعٌ موقعًا غيرُه به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلاَّ، فحسُنَ وقوع (إيا) فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وهم[159].

والذي يظهر صحة تقرير ما ذهب إليه ابن مالك هنا قول سيبويه: « وأمَّا: ما أتاني إلا أنت، وما رأيت إلا إياك، فإنه لا يدخل على هذا؛ من قبل أنه لو أخر إلا كان الكلام محالًا. ولو أسقط إلا كان الكلام منقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر»[160]. وواضح أنَّ (إنما) فيها معنى (إلاَّ) فينبغي أن تحمل

عليها هنا وهو وجوب فصل الضمير الوارد بعدها.

المسألة الثالثة: عمل إن النافية:

أكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إنِ النافية الإهمال[161].

ويرى ابن مالك[162] أن كلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): « وأما إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»[163]. قال ابن مالك: « فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لـ(ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا) فتعين كونهما مقصودين»[164]. واعترض عليه أبو حيان[165] بأن سيبويه ربما قصد بقوله: «حروف ليس» الأفعالَ التي تعمل عملها، وهي كان و أخواتها، وأرى هذا الاحتمال بعيداً؛ إذ لو قصده لأورده بلفظه، ولقال: أفعال ليس. وسيبويه يطلق الحرف والحروف على حروف الهجاء، وحروف المعاني، وعلى الأدوات كأسماء الاستفهام والشرط، و الظروف، ولكنني لم أقف على إطلاقه الحرف على الفعل.

وممن قال بإعمال إنْ النافية عمل (ليس) الكسائي، وأكثر الكوفيين[166]، والمبرد[167]، وابن جني[168]. ومنع من إعماله الفراء، وأكثر البصريين[169]. وجاءت الشواهد مدللة على صحة القول الأول، فمن ذلك قول العرب في نثرها وسعة كلامها: «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَك»، و«إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية»، بنصب نافعك، وضارك، وخيرًا، حكي ذلك الكسائي[170] عن أهل العالية، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾[171]. بنصب عباد، وأمثالكم[172].

وقال الشاعر[173]:

إنْ هو مستوليًا على أحد
إلا على أضعف المجانين

وقال الآخر[174]:

إنِ المرءُ ميتًا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغى عليه، فيخذلا

المسألة الرابعة: جريان (أنَّ) مجرى إنَّ و لكنَّ في رفع المعطوف:

أجرى ابن مالك[175] (أنّ) مجرى (إنّ) و (لكنّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء، وقيد ذلك بأن يتقدمها عِلْم أو معناه، فلا يجريها مجراها مطلقًا. وذكر أن هذا مذهب سيبويه، فمَن فرَّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه.

واستشهد ابن مالك على قوله هذا بشاهدين ذكرهما سيبويه في كتابه.

أحدهما على معنى العلم وهو قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[176]. وقد ذكر سيبويه هذه الآية في (باب ما يكون محمولًا على إنَّ فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولًا على الابتداء) ثم قال: «فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو ... وفي القرآن مثله:﴿ أَنَّ الله بَرَئٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسولُه﴾»[177]. فسيبويه لم ينص على جريان أنَّ مجرى إنِّ في هذا الحكم لكنه استشهد بالآية الكريمة. ومن نفى[178] أن يكون سيبويه أجرى أنَّ مجرى إنِّ في رفع المعطوف عليها قال إن سيبويه إنما أورد الآية الكريمة بكسر الهمزة، وهي قراءة الحسن[179]. و استبعد ابن مالك[180] ذلك؛ لأنه ليس من عادة سيبويه، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغني عما يُشعر بذلك، كما فعل إذ أورد قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[181]، أوردها هكذا: «وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً﴾.

وسمعنا بعض العرب قرأها فقال:﴿ وإذن لا يلبثوا﴾»[182]. فاتضح أن ما قاله ابن مالك من أن سيبويه إنما ذكر آية التوبة بالفتح صحيح، وأنه يرى جريان أنَّ مجرى إنِّ في رفع المعطوف عليها.

والشاهد الثاني الذي استشهد به ابن مالك قول الشاعر[183]:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم

بغاةٌ ما بقينا في شقاق

وقد أورده سيبويه قائلا: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان ... وأما قوله عز وجل:﴿والصابئون﴾[184]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله﴿والصابئون﴾ بعدما مضى الخبر. وقال الشاعر، بشر بن أبى خازم:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم

بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاقِ

كأنه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتم»[185]. فحمل هذا البيت على الوجه الذي حمل عليه الآية الكريمة «فسوَّى بين إنّ وأنّ، فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه»[186].

واعترض أبو حيان على ابن مالك في نسبة هذا القول لسيبويه بأنه لو كان هذا قوله لنص عليه، فلم يذكر في: (باب ما كان محمولًا على إنَّ) سوى لكن فقال: «و لكنَّ بمنزلة إنَّ»[187] فلو كانت (أنَّ) بمنزلة إنَّ في ذلك لذكرها كما ذكر لكنَّ[188]. وفي الواقع أن سيبويه وإن لم ينص على (أنَّ) صراحة لكنه استشهد لها بالآية الكريمة المذكورة، ثم بعد ذلك ذكر أن (لكنَّ) أيضاً مثل إنَّ. فسيبويه أدخل (أنَّ) في الحكم بشاهدها القرآني، وذكر (لكن) ولم يستشهد لها، وهذا أسلوب معهود في كتاب سيبويه، إذ يذكر الشاهد فيلمح إلى الحكم النحوي.

وذهب كثير من النحويين[189] إلى عدم جواز العطف بالرفع على محل اسم أنَّ المفتوحة مطلقًا؛ إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة. و اختاره الرضي[190]. وخرج الآية الكريمة على أن (ورسوله) عطف على الضمير في (برئ)، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل، لقيام الفصل بقوله: (من المشركين)، مقام التأكيد، أو على أن (رسوله) مبتدأ خبره محذوف أي: ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة. و خرج أبو حيان[191] (بغاة) في قول الشاعر بأنه يحتمل أن يكون من باب العطف على التوهم، ويحتمل أن يكون (وأنتم) معطوفًا على مبتدأ محذوف تقديره: وإلا فاعملوا أنا نحن وأنتم بغاة، والجملة في موضع خبر أن كما قيل في إنك وزيد ذاهبان: إن التقدير إنك أنت وزيد ذاهبان. والذي يظهر أن اختيار ابن مالك هو الأولى، إذ لا يوجد مسوغ حقيقي للتفريق بين إن وأن و لكن، وحجة من منع و هي كون (أن) صارت مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، فاسمها صار كبعض حروف الكلمة، فيجاب عنها بأن جزء هذا المفرد هو الأصل لأنه هو المبتدأ في الواقع الذي أسند إليه الحكم، فعطف على محله.

المسألة الخامسة: المفعول الأول لأعلم وأرى: حذفه، والاقتصار عليه:

إذا دخلت همزة التعدية على الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر صارت تنصب ثلاثة مفاعيل. فأول الثلاثة هو الذي كان فاعلًا قبل التعدية، فرأى ابن مالك[192]: أن له ما لأول مفعولي كسوت من جواز الاقتصار عليه، والاستغناء عنه؛ لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كل مفعول أثر فيه فعله، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي ظننت،

ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت، فمثال الاقتصار عليه: أعلمتُ زيدًا، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علمًا ما. ومثال الاستغناء عنه: أعلمتُ دارَك طيبةً، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرض في تسمية من أعلمت. وهذا المذهب نُسب إلى المبرد[193]، وابن السراج[194]، والأكثرين[195].

وذهب إلى أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة، ولا الاقتصار عليه ابن طاهر[196]، وابن خروف[197]، والشلوبين[198]، وابن عصفور[199]. و نَسب هذا القول إلى سيبويه ابن خروف[200] ، وأبو حيان[201]. ورأى ابن مالك أنه لا حجة لمن نسب إليه ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأولها الأكثرون[202]. والذي قاله سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك»[203].

وظاهر كلام سيبويه . كما قال ابن مالك . أنه يمنع حذف المفعول الأول والاقتصار عليه. فلنلقِ نظرة في كتب شراح الكتاب لنرى كيف نظروا إلى هذه المسألة. قال السيرافي في شرحه للكتاب: « المفعول الثالث خبر عن المفعول الثاني، ولا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر، ويجوز الاقتصار في هذين الضربين على المفعول الأول؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه، ألا ترى أن قولنا: أعلم الله زيدًا عمرًا منطلقًا أصله: علم الله عمرًا منطلقًا وأنت لو قلت: علم زيد وسكت عليه جاز، وكذلك يجوز أن تقول: أعلمت زيدًا، و كذلك نبأت زيدًا، ولا تذكر أي شيء نبأته، ويجوز ألا تذكر المفعول الأول، وتذكر المفعولين الآخرين فتقول: أعلمت دارك طيبة، و أنت تريد: علمت زيدًا؛ لأن زيدًا ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين، وليس يضطر الكلام إلى ذكره؛ لأنه مفعول يستغني الكلام إلى ذكره؛ لأن المفعول يستغنى عنه»[204]. ونستخلص من نص السيرافي أنه جوز الاقتصار على المفعول الأول ؛ وأخذ علة سيبويه نفسها وهي أنه «كالفاعل»، والفاعل يجوز أن يقتصر عيه. وجوز كذلك حذف الأول والاقتصار على الثاني و الثالث؛ لأن الأول لا يتعلق بالمفعولين الآخرين. فواضح أنه خالف ظاهر عبارة سيبويه التي يفهم منها أنه لا يجوز الاقتصار على واحد من المفاعيل الثلاثة.

وقال الرماني: «و اختلفوا في الاقتصار على أحد المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة في هذه، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة؛ لأنه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله. وهذا هو الصواب الذي لاشك فيه؛ لأن الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى؛ فلما كان معنى المفعول في أعلمت زيداً هو معنى الفاعل في علم زيد وجاز الاقتصار على الفاعل في: علم زيد جاز على المفعول في أعلمت زيداً؛ لأن المعنى واحد، ولو لم يجز الاقتصار على المفعول الأول في أعلمت زيدًا لم يجز الاقتصار على الفاعل في علم زيد؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أنه جعله غيره في باب أعلمت زيدًا»[205].

ونستخلص من نص الرماني:

1- أنه لم يتعرض لعبارة سيبويه بتأويل.

2- أنه ساق الخلاف في المسألة.

3- أنه نص على رأي سيبويه و هو أنه يمنع حذف المفعول به الأول، ويمنع الاقتصار عليه.

4- أنه اختار رأي من يقول بجواز الاقتصار على المفعول الأول، وحذفه والاقتصار على المفعولين الآخرين، وهو يرى أن الاقتصار وتركه إنما يجب من طريق المعنى.

وإذا نظرنا في كتاب أبي علي الفارسي التعليقة على كتاب سيبويه نجده أورد ترجمة الباب، ثم ذكر مباشرة رأي ابن السراج قائلاً: «قال أبو بكر: يجوز الاقتصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك: رأى زيدٌ؛ لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله، فمن حيث جاز الاقتصارُ على الفاعل قبل أن تَنقُل الفعل إلى (أفْعل) جاز الاقتصار على المفعول الأول»[206]. والملاحظ هنا أنه لم يتعرض لعبارة سيبويه بتأويل، و لم يختر رأيًا في المسألة. ويمكن أن يستخلص من هذه الشروح الثلاثة للكتاب أن واحدًا من هؤلاء الثلاثة لم يقل إن ما ذهب إليه هو رأي سيبويه، بل قد صرح الرماني بأن في المسالة خلاف، وأن رأي سيبويه هو المنع. فنسبة هذا القول لسيبويه صحيحة. فقول ابن مالك: «في ترجمة تأولها الأكثرون» غير دقيق، فلم أر واحدًا من هؤلاء تأول هذه الترجمة، ورأى أن ظاهرها غير مقصود كما هو معنى التأويل.

المسألة السادسة: نيابة المصدر المؤكد عن الفاعل وحذفه:

نَسَبَ الزجاجيُّ إلى سيبويه أنه يجوِّز أن يكون المصدر المؤكِّد نائبًا عن الفاعل، وأنه يجوز حذفه، فتقول: ضُرِبَ، على تقدير: ضُرِبَ ضَرْبٌ. قال في الجمل: «فإنْ كان الفعلُ غير متعدٍّ إلى مفعول لم يَجُزْ ردُّه إلى مالم يسمَّ فاعله عند أكثر النحويين؛ لأنك إذا حذفت فاعله لم يبق ما يقوم مقامه، وذلك قولك: خرَج زيد، وضحك عمرو، وقعد بكر، فلا يجوز رده إلى مالم يسم فاعله، وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه، فيقول: قُعِد، وضُحِك، كأنه قال: قُعدَ القعودُ، وضُحِكَ الضحكُ؛ لأن الفعل على مصدره»[207].

وتعقب ابنُ مالك الزجاجيَّ في نسبة هذا القول لسيبويه بكلام ابن خروف القائل: «لا يجيز أحد من النحويين ردَّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكِّد، في مثل ما ذكر، لم يجز: قُعِد، وضُحِك من غير شيء يكون بعد هذا الفعل. ثم ادّعاؤه – يعني الزجاجي – أنه مذهب سيبويه فاسدٌ ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكِّد في هذا الباب، والذي أجازه سيبويه[208] لا يمنعه بَشَرٌ، وهو إضمار المصدر المعهود، مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر، أي قد قُعِد القعود وقد سُوفر السفر الذي ينتظر وقوعه، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر»[209].

وقبل ابن خروف ممن قال بعدم صحة نسبة هذا القول الذي حكاه الزجاجي إلى سيبويه ابن السيد[210] إذ ذكر أن أبا جعفر النحاس أنكر هذه النسبة، وأنه قال: «هذا القول غلط على سيبويه»[211]. وممن جاء بعدهما وأنكر نسبة هذا القول إلى سيبويه ابن أبي الربيع في البسيط فإنه قال: «لا يثبت، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك»[212]. ومراده بكلام سيبويه الذي يبطل ذلك قوله في باب المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً»[213]. وبلا شك أن ما يأتي مؤكِّدا يستغنى عنه، ويجد المتكلم بدًا منه. فعُلم بهذا أن مذهب سيبويه أن المصدر المؤكِّد لا يكون نائب فاعل؛ لأن المؤكِّد يجوز إسقاطه، وما يجوز إسقاطه يقدر ساقطًا، فيبقى الفعل وحده، ولا يكون الكلام من فعل وحده، ولا من اسم وحده[214]. وكلام سيبويه

الذي أوهم أنه يجوِّز أن يكون المصدر المؤكد نائب فاعل هو: «هذا باب ما يكون من المَصادر مفعولا فيرتَفعُ كما يَنتصب إذا شغلت الفعل به، ويَنتصب إذا شغلتَ الفعل بغيره. وإنما يجيء ذلك على أَن تبيَّنَ أَيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيدًا. فمن ذلك قولك على قول السائلِ: أَيَّ سَيرٍ سيرَ عليه؟ فتقول: سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ. فأَجريتَه مفعولًا، والفعلُ له. فإن قلت: ضُرِبَ به ضَرْباً ضعيفاً، فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه. ومثله: سير عليه سيراً شديداً. وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَذْكر الصفَّة، تقول: سير عليه سيرٌ، وضُرِبَ به ضربٌ، كأَنَّك قلت: سير عليه ضربٌ من السير، أو سير عليه شيء من السير. وكذلك جميع المصادر تَرتفعُ على أفعالها إذا لم تشغَل الفعلَ بغيرها»[215]. فواضح من السياق أنه يجوِّز أن يكون المصدر نائب فاعل بشرط أن يكون مفيدًا، فلو قلت: سير سيرٌ فالمصدر أفاد ما أفاد الفعل و حق المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما غير ما أفاد الآخر، إذ لو كان هو هو للزم أن يكون الكلام غير مركب[216].

المسألة السابعة: إعراب جملة: حصرت صدورُهم:

ذهب الكوفيون[217] إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش من البصريين. وذهب البصريون[218] إلى أنه لا يجوز أن يقع حالًا، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قَدْ أو كان وصفًا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالًا. ومن جملة حجج الكوفيين قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[219] فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدورهم.

ومنع البصريون[220] ذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي ألا يقوم مقامه، فإن كان مع الماضي (قد) جاز أن يكون حالًا نحو: مررت بزيد قد قام؛ وذلك لأن قد تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالًا. وأما احتجاج الكوفيين[221] بقوله تعالى:﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[222] فقد أجابوا عليه بوجوه منها: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾[223]، ونقل ابن مالك[224]عن ابن خروف أن ابن بابشاذ نسب هذا القول لسيبويه فيجل ﴿حصرت﴾ صفة ﴿لقوم﴾. قال ابن خروف: «و لم يفعل ذلك سيبويه»[225]. والناظر في كتاب سيبويه يجده لم يتعرض لهذه المسألة، فما أدري بأي شيء تعلق من نسب إليه ذلك؟ فالأصل عدم صحة نسبة هذا الرأي لسيبويه لعدمه في كتابه.

المسألة الثامنة: الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله:

نقل ابن مالك[226] عن أبي علي الشلوبين قوله: «حكى الصيمري[227]: أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله. والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور المنصور»[228]. ثم ساق ابن مالك النص الذي استند إليه الصيمري في نسبة هذا القول لسيبويه في (هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ الله) قال سيبويه: «ولا يزيل شيئًا عن موضعه»[229]، ثم نقل ابن مالك تفسير السيرافي لقول سيبويه[230] «وإنما أراد بذلك تقدم (ما) وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه». فاتضح بذلك تعقب ابنُ مالك الصيمريَّ في نسبة هذا القول لسيبويه.

والفصل بين فعل التعجب وبين المتعجب منه بالظرف والجار والمجرور منعه الأخفش[231] ، والمبرد[232]. وأجازه الفراء[233]، والجرمي[234]، وأبو علي[235]،

والمـازني[236] نحـو: مـا أحسـن بالرجـل أن يصـدق!، وأحسِنِ اليوم بزيد ! واختاره ابن مالك[237]، وهو الذي دلـت عليـه الشـواهد النثريـة والشـعرية، فمـن النثـر قـول عمرو بن معد يكرب رحمه الله: «لله در بني سليم! ما أحسن في الهيجاء لقاءها! وأكرم في اللزبات عطاءها! وأثبت في المكرمات بقاءها»[238]. وروي أن عليًا رضي الله عنـه مـرّ بعمّـار فمسـح التـراب عـن وجهـه وقـال: «أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلًا»[239]، ففصـل بـين أعـزز وأن أراك بعَلَـيّ وأبـا اليقظـان. ومـن النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم[240]:

وقال نبيُّ المسلمين تقَدّموا
وأحْبِبْ إلينا أن تكون المُقَدَّما

ومنه قول الآخر[241]:

فصدّتْ وقالتْ بل تريد فَضيحتي
وأحْبِبْ إلى قلبي بها مُتَغضّبا

ومنه قول الآخر[242]:

خليليّ ما أحرى بذي اللُّبِّ أنْ يُرى
صَبورًا ولكن لا سبيلَ إلى الصبر

المسألة التاسعة: عمل اسم الفاعل المحلى بأل:

اسـم الفاعـل إذا دخلتْـه «أل» عمـل مطلقًـا ماضـيًا ومسـتقبلًا وحـالًا[243]. وإنمـا عمـل وإن كـان بمعنـى الماضي؛ لأنه وقع موقعًا يجب تأوله فيه بالفعل، كما يجب تأول الألف واللام بـ(الذي) أو أحد فروعه، فقام تأوّله مقام ما فاته من الشبه اللفظي[244].

وقد ظن قوم منهم الرماني[245] أنـه لا يعمـل إلا فـي المضـي، ونـص عبـارة الرمـاني: «و علـى هـذا جعلـه سيبويه بمعنى الذي فَعَل حتى يكون مختصًا بالزمان الماضي»[246].

ورأى ابـن مالـك[247] أن الـذي حملهـم علـى ذلـك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلا بـ(الذي فعل) فقال: «هذا بـاب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعًا ... ومما لا يكون فيه إلا الرفـع: أعبدُ الله أنـت الضـاربه؛ لأنـك تريـد معنـى: أنت الذي ضَرَبَهُ»[248]. وقال بعد هذا الباب بـأبواب يسيرة: «هذا بـاب صـار فيـه الفاعل بمنزلـة الذي فَعَل فـي المعنـى»[249]، ثـم قـال بعـد ذلـك: «قولـك: هـذا الضارب زيدًا فصار بمعنى: الذي ضرب زيدًا وعمل فيه عمله»[250] هذا نصه. فرأى ابن مالك[251] أنه لم يتعرض للذي بمعنى المضارع؛ لأنه قد صح له العمل دون الألف واللام فعمله عند اقترانه بهما على معنى (الذي) أحق وأولى، للعلة السابق ذكرها.

والظاهر هنا صحة ما قاله ابن مالك؛ فسيبويه إنما أراد أن يبـين أنـه إذا دخـل عليـه (أل) عمـل بمعنـى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل أل، فإذا اقترنت به أل كـان أحـقَّ بالعمـل وأَولَـى؛ لأنهـا إذا كانـت مصـحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أَولَى بالعمل مـا دخلـت عليـه ممـا كـان عـاملًا دونهـا[252]. واختـار هذا القول المبرد[553]، والرضي[254]، وأبو حيان[255].

ويقويـه ثبوتـه فـي النصـوص، فمـن القرآن الكريم قولـه تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّـهَ كَثِيـرًا وَالـذَّاكِرَاتِ أَعَـدَّ اللَّـهُ لَهُـمْ مَغْفِـرَةً وَأَجْـرًا عَظِيمًا﴾[256]، ومن الشعر قول الشاعر[257]:

فَبتُّ والهمُّ تغشاني طوارقُه
من خَوْف رِحلة بين الظاعنين غدا

وقول عمرو بن كلثوم[258]:

وأنَّا الشاربون الماءَ صَفْوًا
ويشربُ غيرُنا كدرًا وطينا

المسـألة العاشـرة: اطـراد مجـيء المصـدر نائبًـا عـن فعله:

ذهب ابن مالك[259] إلى أن المصدر الآتي بدلًا من فعلـه يكـون مقيسًـا فـي الأمـر، والـدعاء، والاسـتفهام بتوبيخ وبغيره، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد.

ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش، و الفراء[260]. فهذه الأنواع عند هؤلاء تأتي مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها. واختار هذا القول أبو حيان فقال[261]: «وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب ولما في ذلك من الاختصار».

وأكثر المتأخرين[262] يرون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع. قال السيرافي: «و إنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلًا من اللفظ بالفعل على مذهب من أراده من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف اللازم وإقامة المصادر مقام الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه»[263].

ورد عليهم ابن مالك من وجهين:

1ـ أنه ليس هناك نص لسيبويه على ذلك، بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمرًا، أو دعاءً، أو توبيخًا، أو إنشاءً مقيسٌ. فمن كلامه المشعر بذلك قوله في: (باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره)[264]: «وذلك قولك: سقيًا ورعيًا، ونحو قولك: خيبة ودَفْرًا... ومن ذلك قولك: تعْسًا، وتبًّا، وجَدْعًا » ثم قال: «وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل»[265].

فقوله: «ومن ذلك قولك» ولم يقل: قولهم فيه إشعار بأنه موكول إلى القياس. وكذا قوْله: «ومن ذلك قولك: تعسًا وتبًّا وجَدْعًا ونحوه»، فأطلق القول بنحوه، فعلم أن مراده القياس، وعدم التقييد بالمسموع. مع أن كلامه في جميع الباب موافقٌ لهذا المفهوم. ومثل هذا كلامه في: «باب ما ينتصب من المصادر في غير الدعاء على إضمار الفعل المتروك إظهاره نحو: حمدًا وشكرًا لا كفرًا» [266].

2ـ أن سيبويه قد نص على أنَّ باب (تراك) مقيس[267]، فمن المستبعد ألا يكون عنده باب سقيًا مقيسًا ، مع كون المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له في توكيد وغيره ، فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصله. فإذا ثبتت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح[268].

وواضح من خلال هذين الوجهين اللذين تضمنا النصوص التي ذكرها سيبويه، و إيضاحات ابن مالك لها صحة ما ذهب إليه من أن كلام سيبويه يشعر بأن المصدر الآتي بدلًا من فعله يكون مقيسًا في الأنواع التي ذكرها، و ليس محصورًا على السماع.

المسألة الحادية عشرة: عامل المعمول الكائن بعد المصدر النائب عن فعله:

اختلف النحويون في عامل المعمول الذي يأتي بعد المصدر المبدل من فعله على مذهبين: الأول أن المصدر نفسه هو الناصب للمفعول، لمـَّا جعلته العرب بدلًا منه ورث العمل الذي كان للفعل[269]. وبه قال الأخفش[270]، والزجاج[271]، والفارسي[272]، ونسبه إلى سيبويه ابن مالك[273]، والرضي[274]. وأبو حيان[275]، و اختاره ابن يعيش[276].

والثاني: أن النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر[277]. وبه قال المبرد[278]، والسيرافي[279]، ووافقهما على ذلك كثير من النحويين[280]، واختاره الرضي[281]. ومن خلال شرح السيرافي للكتاب يلمح إلى أن هذا القول هو اختيار سيبويه، ففي قول سيبويه: «كرمًا وصلفًا»، قال السيرافي فيه: « وأضمرت الفعل الناصب»[282]، وفي قوله: «ويلًا». قال السيرافي: «أي: إن شاء نصب ويلًا كيلًا بإضمار فعل فجعله كأنه مصدر له»[283]. وتعقبه ابن مالك بأنه ليس بصحيح[284]،

ورد عليه من وجهين هما:

1. قول سيبويه في الباب الذي ترجمته: (هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل)[285]: «ومما يجرى مجرى فعل من المصدر قوله[286]:

يمرون بالدَّهنا خفافًا عيابُهم

ويخرُجنَ من دارِين بُجرَ الحقائبِ

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم

فندلًا زُريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ

ثم قال سيبويه: وقال المرار الأسدي:

أ عَلاقةً أمَّ الوليدِ بعدما

أفنانُ رأسِك كالثَّغام المُخلس

وقال الشاعر:

بضَرْبٍ بالسيوف رُءوسَ قومٍ

أزَلْنا هامَهُنَّ عن المقيل»[287]

وجه الدلالة . كما رآها ابن مالك[288]. أن سيبويه جعل ندلًا، وعلاقة مساويين لضربٍ بالسيوف، وكذلك ينبغي. بل إعمال (ندلًا، وعلاقةً) وأشبهاهما أولى من إعمال ضربٍ وشبهه، لأن في: (ندلًا وعلاقة) ما في ضربٍ من وجود أصالة الفعل، إلا أن (ندلًا وعلاقة) واقعان موقع فعلين محضين، وبضرْب واقع موقع حرف وفعل. ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل.

2. كلام سيبويه في الباب الذي ترجمته: (هذا باب من الفعل يسمى الفعل فيه بأسماء لم تدخل بين أمثلة الفعل) [289] وفيه قال: «يدلك على أن حَذَرَك بمنزلة عليك، قولك: تحذيري زيدًا، إذا أردت حَذِّرْني زيدًا، فالمصدر وغيره في هذا الباب سواء»[290]. فإعلامه بتساوي المصدر وغيره من أسماء الأفعال في هذا الباب صريح، فإن زيدًا منصوب بتحذيري زيدًا، كما هو منصوب بعليك في: عليك زيدًا. وكذلك جَعْله حذرك بمنزلة عليك، ويلزم منه تساويهما في العمل إذا قيل حذرك زيدًا وعليك زيدًا[291].

واستدلال ابن مالك في الوجهين واضح، فإذا كان سيبويه يعمل المصدر المقدر بأن والفعل، فالمصدر المبدل من فعله أولى بالعمل ؛ لأنه متضمن معنى الفعل ولفظه، وقد تقرر أن ما كان متضمنًا معنى الفعل ولفظه يعمل عمله. وكذلك تسوية المصدر باسم الفعل فكلاهما تضمنا معنى الفعل، فإذا كان اسم الفعل يعمل عمله فكذلك المصدر.

الخاتمة:

درس هذا البحث استدراكات ابن مالك على النحويين الآراء التي نُسبت لسيبويه خطأ . كما يراها ابن مالك . في كتابه شرح التسهيل، في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي هو ما مدى صحة قول ابن مالك في نفي تلك الآراء عن سيبويه ؟ فكان لزامًا جمع هذه الآراء، وعرض تعقيب ابن مالك عليها، وبيان حججه، ومدى قوة هذه الحجج، و مقابلتها بحجج من اعترض عليه ممن خالفه في نسبة هذه الآراء لسيبويه ، ومحاولة الترجيح بين هذه الآراء، ليصل في نهايته إلى النتائج الآتية:

1- إجمال المسائل النحوية التي استدركها ابن مالك، ورأى عدم صحة نسبتها إلى سيبويه عشرون مسألة نحوية.

2- نقل ابن مالك في تعقبه لهذه المسائل تعقب غيره من العلماء، في بعضها فقد نقل عن ابن خروف تعقبه لمسألتين من هذه المسائل، ونقل عن الشلوبين مسألة واحدة. وبقية المسائل لم ينقلها ابن مالك عن غيره، بل تفرد هو بنفيها وهي تدل على استقلال فكره، وتحرر عقله النحوي.

3- أبرز العلماء الذين تعقبهم ابن مالك، ورأى أنهم

نسبوا آراء غير صحيحة إلى سيبويه هم: السيرافي في مسألتين، والزجاج، والزجاجي، والرماني، والصيمري، وابن بابشاذ،، والزمخشري، وابن خروف، وابن هشام اللخمي، والشلوبين، في مسألة واحدة، ونسب مسألتين لأكثر النحويين.

4- مجمل المسائل التي لم يذكر من نسبها إلى سيبويه سبع مسائل .

5- سلك سيبويه طريقين في عرض آرائه النحوية، أحدهما كان يصرح برأيه فيه، ولا يحتمل قوله إلا معنى واحدا، والآخر قد يحتمل قوله فيه أكثر من معنى ولكن توجد قرينة قوية تدل على المعنى الراجح. فما دلت عليه عبارته، وكان له معنى واحد له، أثبته ابن مالك، وما كان محتملا أكثر من معنى أثبت القرينة التي تدل على هذا المعنى الراجح.

6- ربما لم يصرح سيبويه بالحكم في المسألة النحوية، وإنما يُستنبط الحكم من كتابه بدلالة المفهوم، وقد سلك ابن مالك هذا المسلك في تعقبه لبعض المسائل النحوية التي نُسبت إلى سيبويه، فأثبت عدم صحة هذه النسبة بلازم كلام سيبويه.

7- كان الغالب على ابن مالك سرد نص سيبويه الذي يؤيد به وجهة نظره، ثم يعقب عليه بما يناسبه.

8- لم يقتصر ابن مالك على ذلك بل يذكر ما يؤيد قوله بالشواهد النثرية والشعرية. ثم يورد حججه العقلية.

9- ربما لم ينص سيبويه على المسألة بعينها في موضع، فيبين ذلك ابن مالك أنها قد سبق تقريرها في موضع متقدم، فدخولها في الحكم أحق و أولى. و من ذلك أنه يجمع ما تفرق من كلام سيبويه في المسألة، ثم يستنبط ما يرى أنه مذهب سيبويه و مقصوده، وربما دفع الإيهام الذي حمل بعض النحويين على نسبة بعض الأقوال إلى سيبويه خطأ من إيراد بعض الشواهد من قبل سيبويه حين يوردها، فيبين ابن مالك مناسبة إيراد هذا الشاهد في هذا الموضع.

10- أحيانًا يقتصر سيبويه على ذكر الشاهد دون النص على الحكم، ويكون ذلك تلميحًا قويًا يثبت ابن مالك من خلاله ما يراه صحيحًا

11- ربما استدل ابن مالك في تعقبه و تصويبه بالاستقراء، و مخالفة النظائر، وبسياق كلام سيبويه، فينظر في الجمل السابقة واللاحقة للجملة المبهمة لرفع إبهامها.

12- توصل البحث إلى صحة ما قاله ابن مالك في سبع عشرة مسألة.

13- أثبت البحث عدم صحة ما قاله ابن مالك في ثلاث مسائل نحوية.

14- توصل البحث إلى وجود قولين لسيبويه في إحدى تلك المسائل التي تعقبها ابن مالك وحكم عليها بعدم صحتها.

15- سمو أخلاق ابن مالك فلم يكن يتعرض بالتجريح ولا التجهيل للنحوي الذي نسب القول لسيبويه.

16- مجمل المسائل التي رأى ابن مالك صحة نسبتها إلى سيبويه، و خلافها منسوب إليه خطأً هي :

أ- فتحة اسم لا النافية للجنس فتحة بناء وليست فتحة إعراب.

ب – وجوب الرفع على الفاعلية في نحو: أزيدٌ قام.

ج – جواز حذف الفعل في «ائته أمرًا قاصدًا». وليس وجوبه.

هـ – نصب المكان المختص بالفعل (دخل) على أنه مفعول به متعدى إليه بحرف الجر، ثم حذف حرف الجر. و ليس على الظرفية.

و – اختيار العطف، وجواز النصب في نحو: ما لزيدٍ و أخيك، وما شأنُ زيدٍ وأخيك. فالنصب غير ممتنع.

ز – (ما) في: (نعما هي) فاعل، وليست تمييزًا.

ح – حبذا: حب فعل، وذا فاعل، وليست اسمًا مبتدأ.

ط – الناصب في المستثنى حرف الاستثناء نفسه.

ي – رب تفيد التكثير، وليس التقليل.

ك – نفي المضارع بـ(لا) لا تعيِّنه للاستقبال.

ل – وجوب انفصال الضمير بعد إنما. وليس ذلك بالضرورة.

م – إنِ النافية تعمل عمل ليس.

ن – جريان (أنَّ) مجرى إنَّ ولكنَّ في رفع المعطوف.

س – المفعول الأول لأعلم وأرى: يجوز حذفه ، ويجوز الاقتصار عليه.

ع ـ المصدر المؤكِّد لا ينوب عن الفاعل.

ف– لم يجعل (حصرت) صفة لـ(قوم) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾.

ص– لم يمنع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.

ق – اسم الفاعل إذا دخلتْه «أل» عمل مطلقًا، ماضيًا ومستقبلاً وحالاً.

ر– المصدر الآتي بدلًا من فعله يكون مقيسًا في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخ وبغيره، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد.

ش– المصدر المبدل من فعله هو العامل في المعمول الذي يأتي بعده، وليس فعلًا مقدرا.

الهوامش:

(1) ينظر: الإنصاف 366/1، وأسرار العربية 246، واللباب 227/1، و شرح الكافية للرضي 2/ 186، ومغني اللبيب 314 .

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 14/2.

(3) شرح التسهيل58/2.

(4) الكتاب274/2.

(5) الكتاب283/2.

(6) شرح التسهيل58/2.

(7) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل58/2، و شرح الكافية للرضي 158/2.

(8) الكتاب276/2.

(9) ينظر: شرح التسهيل58/2.

(10) ينظر : شرح الكافية للرضي 2/ 156.

(11) ينظر شرح السيرافي للكتاب176/3.

(12) ينظر: شرح التسهيل147/2.

(13) الكتاب102/1.

(14) ينظر: التذييل و التكميل في شرح كتاب سيبويه183/6.

(15) ينظر: المصدر السابق 183/6.

(16) النساء: 170.

(17) النساء: 171.

(18) ينظر: المفصل 73.

(19) شرح التسهيل159/2.

(20) تمهيد القواعد2073/1.

(21) ينظر: التذييل و التكميل51/7.

(22) النساء: 171.

(23) الكتاب 284/1.

(24) شرح التسهيل159/2.

(25) ينظر: شرح التسهيل159/2، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد1755/4.

(26) لم أجد رأيه هذا في كتبه التي بين يدي: شرح المقدمة الجزولية الكبير، و التوطئة، و كتاب حواشي المفصل. لكنه في شرح التسهيل لابن مالك 159/2، و التذييل و التكميل 249/7، و تمهيد القواعد1891/4.

(27) شرح التسهيل159/2.

(28) شرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 683، 684.

(29) الكتاب159/1.

(30) ينظر التذييل 248/7.

(31) الكتاب 35/1.

(32) ينظر: التذييل و التكميل 255/7.

(33) ينظر: تمهيد القواعد 1891/4.

(34) ينظر: الكافية في النحو 23.

(35) ينظر: شرح الكافية للرضي492/1.

(36) ينظر: التذييل و التكميل 255/7.

(37) ينظر: شرح الكافية للرضي492/1.

(38) ينظر: التذييل و التكميل 255/7.

(39) ينظر: الإيضاح للفارسي (ص 171)، والإغفال (849 – 851).

(40) ينظر: تمهيد القواعد 1891/4.

(41) ينظر: تمهيد القواعد 1897/4.

(42) آل عمران: 97.

(43) ينظر: تمهيد القواعد 1897/4.

(44) ينظر: شرح التسهيل258/2، و تمهيد القواعد2072/4.

(45) ينظر: المقرب 160/1، وشرح التسهيل258/2، و تمهيد القواعد2072/4.

(46) ينظر: المقرب 160/1، وشرح التسهيل258/2، و تمهيد القواعد2072/4.

(47) الكتاب309/1.

(48) الكتاب309/1.

(49) شرح التسهيل258/2.

(50) ينظر: التذييل و التكميل124/8.

(51) الكتاب73/1.

(52) شرح التسهيل8/3.

(53) ينظر : معاني القرآن للفراء 57/1، والارتشاف2045/4.

(54) شرح التسهيل8/3.

(55) الإغفال له2/ 308.

(56) ينظر: المفصل 362، والكشاف 1/ 316.

(57) البقرة: 271.

(58) شرح التسهيل12/3.

(59) شرح التسهيل12/3. و لم أجد كلام ابن خروف هذا في شرحه للجمل، و لعله في شرحه لكتاب سيبويه، وقد طبع جزء منه، و لكن ليس فيه هذا الباب.

(60) الكتاب73/1.

(61) شرح الكتاب للسيرافي 357/1.

(62) الكتاب73/1.

(63) شرح التسهيل12/3.

(64) الكتاب228/4.

(65) التذييل و التكميل93/10.

(66) ينظر: تمهيد القواعد2541/5.

(67) ينظر: البغداديات 201. 204.

(68) ينظر: شرح التسهيل26.23/3.

(69) ينظر: شرح الجمل له 596/2

(70) ينظر: شرح التسهيل26.23/3.

(71) ينظر: الكتاب2/180.
(72) ينظر: المقتضب 2/145.
(73) ينظر : الأصول لابن السراج 1/115 .
(74) ينظر: شرح التسهيل3/23، و تمهيد القواعد 5/2589.
(75) ينظر: شرح التسهيل3/23، و تمهيد القواعد 5/2589.
(76) شرح الجمل له 2/596
(77) الكتاب2/180.
(78) ينظر: شرح التسهيل3/26.
(79) ينظر: شرح التسهيل2/271.
(80) الكتاب2/310.
(81) شرح التسهيل2/272.
(82) الأعراف: 185.
(83) الأنفال: 41.
(84) النحل: 53.
(85) النساء: 3.
(86) النساء: 22.
(87) البقرة: 231.
(88) النساء: 54.
(89) الأحزاب: 34.
(90) ينظر: التذييل و التكميل8/195.
(91) ينظر: السابق8/195.
(92) ينظر: شرح التسهيل2/272.
(93) الكتاب2/319.
(94) ينظر: التذييل و التكميل8/195.
(95) الكتاب2/331.
(96) شرح التسهيل2/273.
(97) ينظر: التذييل و التكميل8/195.
(98) ينظر: الإيضاح العضدي 175، والإنصاف 1/261، وأسرار العربية 201، واللباب 1/303، والإيضاح شرح المفصل 1/362، وشرح التسهيل 2/199، وشرح الكافية للرضي 80/80 .
(99) ينظر : الإنصاف 1/261، وأسرار العربية 201، وشرح المفصل 2/76 ، وشرح التسهيل 2/201، وشرح الكافية للرضي 2/80.
(100) ينظر : الإنصاف 1/261، وشرح التسهيل 2/201، وشرح الكافية للرضي 2/80، والهمع 2/188 .
(101) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/155.
(102) المقتضب4/390.
(103) الإنصاف1/261، و تمهيد القواعد5/2109، وشرح الكافية للرضي2/80.
(104) ينظر: الجمل للجرجاني (ص 20). والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر2/485.
(105) شرح التسهيل2/273.
(106) المقتضب4/390.
(107) شرح التسهيل2/273.
(108) شرح التسهيل3/178.
(109) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 1/476، 547.
(110) ينظر: التذييل و التكميل11/285.
(111) ينظر: الكتاب 2/156.
(112) ينظر: الكتاب 2/161.
(113) شرح التسهيل3/178.
(114) ينظر: المقتضب 4/139، والأصول في النحو 1/416، والبغداديات 293، واللمع 43، والمفصل 368، والتبصرة للصيمري 1/286، وشرح الجمل لابن خروف 1/476، 547، وتوجيه اللمع لابن الخباز 230، وشرح المفصل 8/26، والتذييل و التكميل11/285.
(115) ينظر: التذييل والتكميل11/280، وارتشاف الضرب 4/1737.
(116) ينظر: التذييل و التكميل11/281، وارتشاف الضرب 4/1737
(117) ينظر: التذييل والتكميل11/280، وارتشاف الضرب 4/1737.
(118) ينظر: ارتشاف الضرب 4/1737.
(119) البيت من الرمل ، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في ديوانه 279.
(120) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه 63.
(121) رواه البخاري في صحيحه، بَابُ تَحْرِيضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَلاَةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِيجَاب 1/49.
(122) رواه مسلم في صحيحه، باب فضل الضعفاء و الخاملين 4/2024.
(123) شرح التسهيل3/178.
(124) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل3/178.
(125) البيت لعمرو بن الشريد في الحماسة 1/543، وشرح التسهيل3/178.
(126) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل3/178.
(127) ينظر: التذييل و التكميل 1/87، و تمهيد القواعد 1/191.
(128) ينظر: المقتضب: 1/ 47، 2/ 335.
(129) ينظر: شرح التسهيل1/18.
(130) ينظر: شرح المفصل 5/33.
(131) ينظر: المفصل 406.
(132) ينظر: التذييل و التكميل 1/87.
(133) المفصل 406.
(134) ينظر: شرح التسهيل1/18.
(135) الكتاب 3/117.
(136) ينظر: شرح التسهيل1/21.20.
(137) ينظر: السابق1/21.20.
(138) الكتاب 4/222.
(139) شرح التسهيل1/21.20.

(140) سورة المائدة: 84.
(141) سورة التوبة: 92.
(142) سورة النحل: 78.
(143) سورة نوح: 13.
(144) سورة النمل: 20.
(145) سورة يس: 22.
(146) ينظر: الكافية 33، و شرح المقدمة الكافية له 686/2. 687.
(147) ينظر: شرح التسهيل148/1. 149.
(148) شرح الكافية للرضي 429/2.
(149) ينظر: التذييل و التكميل 217/2.
(150) ينظر: المفصل 167.
(151) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 106/2، والتذييل و التكميل 217/2.
(152) ينظر: شرح التسهيل148/1. 149.
(153) البيت للفرزدق في ديوانه 153/2.
(154) البيت لِلِصٍّ كما في الكتاب 362/2.
(155) ينظر: المفصل 167.
(156) الكتاب 362/2.
(157) الكتاب 362/2.
(158) ينظر: شرح التسهيل148/1. 149.
(159) شرح التسهيل148/1. 149.
(160) الكتاب 361/2.
(161) ينظر: شرح التسهيل275/1.
(162) ينظر: شرح التسهيل275/1.
(163) الكتاب 221/4.
(164) شرح التسهيل275/1.
(165) التذييل و التكميل 280/4.
(166) التذييل و التكميل 277/4، و الجنى الداني 209.
(167) ينظر: المقتضب 2/ 362.
(168) ينظر: المحتسب له 1/ 270.
(169) التذييل و التكميل 277/4، و الجنى الداني 209.
(170) التذييل و التكميل 279/4.
(171) الأعراف 194.
(172) ينظر: المحتسب 1/ 270.
(173) البيت بلا نسبة في التذييل و التكميل 279/4، و الجنى الداني 209.
(174) البيت بلا نسبة في التذييل و التكميل 279/4، و الجنى الداني209، و أوضح المسالك280/1.
(175) ينظر: شرح التسهيل51/2.
(176) التوبة: 3.
(177) الكتاب 144/2.
(178) ينظر: التذييل و التكميل 200/5.
(179) ينظر: الكشاف (1/ 313)، والبحر المحيط (5/ 6).
(180) شرح التسهيل51/2.
(181) الإسراء: 76.
(182) الكتاب 12/2.
(183) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه 165، والكتاب 156/2، وشرح أبيات سيبويه26/2.
(184) المائدة: 69.
(185) الكتاب 156/3.
(186) شرح التسهيل51/2.
(187) الكتاب 145/2.
(188) ينظر: التذييل و التكميل 200/5.
(189) ينظر: تمهيد القواعد1041/3.
(190) ينظر: شرح الكافية للرضي 352/4.
(191) ينظر: التذييل و التكميل 200/5.
(192) ينظر: شرح التسهيل100/2.
(193) ينظر: ارتشاف الضرب 2135 ، وتمهيد القواعد 1555/3. و لم أجده في كتابه.
(194) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 202/1. 203، و التعليقة على كتاب سيبويه73/1، وارتشاف الضرب 2135 ، وتمهيد القواعد 1555/3. و لم أجده في كتابه.
(195) ينظر: تمهيد القواعد 1555/3.
(196) ينظر: تمهيد القواعد 1555/3.
(197) ينظر: ارتشاف الضرب 2135، وتمهيد القواعد 1555/3.
(198) ينظر: التوطئة 207.
(199) ينظر: شرح الجمل له298/1.
(200) ينظر: ارتشاف الضرب 2135، وتمهيد القواعد 1555/3.
(201) ينظر: التذييل و التكميل 157/6.
(202) ينظر: شرح التسهيل100/2.
(203) الكتاب 41/1.
(204) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 287/1.
(205) شرح كتاب سيبويه للرماني 202/1. 203.
(206) التعليقة 73/1.
(207) الجمل للزجاجي 77.
(208) ينظر: الكتاب34/1، 229.
(209) شرح الجمل لابن خروف523/1.
(210) إصلاح الخلل 208.
(211) إصلاح الخلل 208.
(212) البسيط 968/2.
(213) الكتاب 23/1.
(214) ينظر: البسيط 968/2.

(215) ينظر: الكتاب1/ 229.
(216) ينظر: البسيط 960/2.
(217) ينظر: الإنصاف 206/1.
(218) ينظر: الإنصاف 206/1، و مغني اللبيب 229.
(219) النساء: 90.
(220) ينظر: الإنصاف 206/1، و شرح المفصل 28/2.
(221) ينظر: الإنصاف 206/1، و شرح المفصل 28/2.
(222) النساء: 90.
(223) النساء: 90.
(224) ينظر: شرح التسهيل373/2.
(225) شرح الجمل لابن خروف384/1.
(226) ينظر: شرح التسهيل41/3. 42.
(227) ينظر: التبصرة و التذكرة 268/1.
(228) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين 892/3.
(229) الكتاب 73/1.
(230) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 357/1.
(231) ينظر: شرح المفصل 7/ 150.
(232) ينظر: المقتضب 178/4 .
(233) ينظر: الارتشاف2071/4.
(234) ينظر: المفصل 355، وشرح المفصل 150/7، والإيضاح في شرح المفصل 111/2.
(235) ينظر: الارتشاف2071/4 .
(236) ينظر : شرح الرضي 226/4، والنجم الثاقب 1049/2، والارتشاف2071/4 .
(237) ينظر: شرح التسهيل 41/3.
(238) شرح الكافية الشافية 1097/2.
(239) شرح التسهيل 41/3.
(240) البيت بلا نسبة في التذييل و التكميل 213/10.
(241) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل 41/3.
(242) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 1096/2.
(243) ينظر: التذييل و التكميل 335/10.
(244) شرح التسهيل76/3. 77.
(245) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 440/2.
(246) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 441/2.
(247) شرح التسهيل76/3. 77.
(248) الكتاب 127/1.
(249) الكتاب 181/1.
(250) الكتاب 181/1.
(251) شرح التسهيل76/3. 77.
(252) ينظر: التذييل و التكميل335/10.
(253) ينظر: المقتضب 4 / 148.
(254) ينظر: شرح الكافية له 419/3.
(255) ينظر: التذييل و التكميل335/10.
(256) الأحزاب: 35.
(257) البيت لجرير في ديوانه 394.
(258) البيت في شرح المعلقات السبع 91.
(259) ينظر: شرح التسهيل127/3. 129.
(260) ينظر: شرح التسهيل127/3. 129، وارتشاف الضرب 2254، وتمهيد القواعد 1506/3.
(261) التذييل و التكميل 108/11.
(262) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 209/2، وشرح التسهيل127/3. 129، والتذييل والتكميل 108/11، وارتشاف الضرب 2253، وتمهيد القواعد 1506/3.
(263) شرح الكتاب للسيرافي 209/2.
(264) الكتاب 311/1.
(265) الكتاب 312/1.
(266) الكتاب 318/1.
(267) الكتاب 271/3.
(268) ينظر: شرح التسهيل127/3. 129.
(269) ينظر: التذييل و التكميل 108/11.
(270) ينظر: شرح التسهيل 128/3.
(271) ينظر: ارتشاف الضرب 2259.
(272) ينظر: التذييل و التكميل 108/11.
(273) ينظر: شرح التسهيل 128/3.
(274) ينظر: شرح الرضي410/3.
(275) ينظر: التذييل و التكميل 108/11.
(276) ينظر: شرح المفصل 74/4.
(277) ينظر: شرح التسهيل 128/3، والتذييل و التكميل 108/11.
(278) ينظر: المقتضب 157/4.
(279) شرح الكتاب للسيرافي 218/2.
(280) ينظر: شرح التسهيل 128/3.
(281) ينظر: شرح الرضي411/3.
(282) شرح الكتاب للسيرافي 218/2.
(283) شرح الكتاب للسيرافي 224/2.
(284) ينظر: شرح التسهيل 128/3.
(285) الكتاب 108/1.
(286) البيتان بلا نسبة في الكتاب 108/1، و الخصائص 120/1.
(287) الكتاب 116/1.
(288) ينظر: شرح التسهيل 128/3.
(289) الكتاب 248/1.
(290) الكتاب 251/1.
(291) شرح التسهيل127/3. 129.

المصادر:

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان: محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418هـ . 1998م.

2- أسرار العربيَّة للأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط 1، 1957م.

3- الأصول في النحو، للسراج: أبي بكر محمد بن سهل، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ . 1999م .

4- الإغفال، للفارسي: أبي علي الحسن بن أحمد، تحقيق عبدالله بن عمر، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1424هـ . 2003م.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للأنباري: أبي البركات كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

7- الإيضاح العضدي، للفارسي: أبي علي الحسن بن أحمد، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1 1389هـ . 1969م.

8- الإيضاح في شرح المفصل، لابن للحاجب تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، لاط، لات.

9- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ.

10- البسيط شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع: عبيدالله بن أحمد الإشبيلي، تحقيق: عياد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، 1407. 1986.

11- البغداديات، للفارسي: أبي علي الحسن بن أحمد، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ . 2003 هـ.

12- التبصرة و التذكرة، الصيمري: أبي محمد عبدالله بن علي، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، بيروت ، ط 1، 1402هـ . 1982م .

13- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

14- التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي: أبي علي الحسن بن أحمد، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م .

15- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

16- توجيه اللمع،لابن الخباز: أحمد بن الحسين، دراسة و تحقيق د. فايز محمد دياب ، دار السلام، القاهرة ، ط1، 1423هـ . 2002م .

17- التوطئة، للشلوبين: أبي علي عمر بن محمد الإشبيلي، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، الكويت ، 1401هـ . 1981م .

18- الجامع المسند الصحيح، للبخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،الطبعة: الأولى، 1422هـ.

19- الجمل في النحو، للزجاجي: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط5، 1417هـ . 1996م .

20- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1992 م.

21- الخصائص لابن جني: أبي الفتح عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

22- ديوان الأعشى: ميمون بن قيس، مطبعة آذلف هلزهوسن، 1927.

23- ديوان الفرزدق: همام بن غالب، دار صادر، بيروت، لا ط ، لا ت. وطبعة الصاوي 1354هـ.

2- ديوان اليشكري: سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع و تحقيق شاكر العاشور، ط1، 1972.

25- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزّة حسن. منشورات دار الثقافة ، دمشق، ط 2، 1972م.

26- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط 3، لا ت.

27- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت ، ط1، 1416هـ . 1996.

28- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، للإستراباذي: محمد بن الحسن الرضي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، 1395 – 1975م.

29- شرح الكافية الشافية، لابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

30- شرح المعلقات السبع، للزَّوْزَني: حسين بن أحمد بن حسين، دار احياء التراث العربي، ط1 1423هـ – 2002 م.

31- شرح المفصل، لابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م.

32- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان، دراسة و تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر

أحمد، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط 1، 1418هـ . 1997م .
33- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م).
34- شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ، رسالة دكتوراة للباحث: حسن علي السعدي، 2003م.
35- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف: أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، 1419م .
36- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي، قدم له فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1419هـ .1998م.
37- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ، دار القلم - بيروت.
38- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، للبعلي: محمد بن أبي الفتح ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافة و الآداب ، الكويت ، ط 1، 1423هـ . 2002م .
39- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010 م.
40- كتاب الجمل، الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ . 1972م.
41- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطليوسي: عبدالله بن محمد بن السيد، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة للنشر، بيروت.
42- الكتاب، لسيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
43- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: أبي القاسم محمود بن عمرو، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
44- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
45- اللمع في العربيّة، لابن جني تحقيق د فائز فارس ، دار الأمل للنشر إربد ، ط 2 ، 1411هـ . 1990م
46- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ-1999م.
47- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، للنيسابوري: مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
48- معاني القرآن، للفراء : أبي زكريا يحيى بن زياد ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
49- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ، ط1، 1412هـ . 1992م.
50- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: أبي القاسم محمود بن عمرو، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، 1993.
51- المقتضب، للمبرد: محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. - بيروت.
52- المقرب، لابن عصفور: أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجوار و عبد الله الجبوري ، بغداد ، 1985م . وطبعة دار الكتب بيروت ط1، 1418هـ 1998م .
53- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لابن أبي القاسم : صلاح بن علي، دراسة و تحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة زيد بن علي ، صنعاء ، ط1، 1424هـ . 2003م .
54- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيَّة، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1418هـ . 1998م.

Ibn-Malik's Corrections of Grammarians in Sharah A-Tasheel :What is Attributed to Sibaweeh

Sadig Yeslam Al-Ay

Abstract

This study focusses on Ibn-Malik's corrections of the opinions the grammarian wrongly attributed to Sebaweeh. It answers the question: to what extent was .Ibn-Malik right in rejecting the attribution of these opinions to Sebaweeh. Consequently, the study presents all these opinions, Ibn-Malik's comments on them and the extent of the soundness of Ibn-Malik's arguments. The number of the issues Ibn-Malik corrected and commented on is twenty. It has been found that Ibn-Malik is right in his corrections of seven issues or opinions but he was not so in three. The study shows that two of these three opinions are really attributed to Sebaweeh and the third one is referred to by Sebaweeh in two ways. The methodology Ibn-Malik employed in proving Sebaweeh's opinions is to quote what he stated in his book Al-Kitaan, gathering his scattered speech, deduction, using examples from poetry and prose and even using the same arguments used by other grammarians to explain Sebaweeh's views as stated in his book Al-Kitaab.